

الأخر

هل الإعلام أداة لخطاب الكراهية؟







Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

**Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC**

تم إعداد هذه الدراسة بدعم مالي من الوكالة السويسرية للتنمية و التعاون،
ويعتبر ساحات تمكين للدعم و المساندة مسؤول عن محتوياتها و لا يمكن
بأي ظرف من الظروف إعتبار محتويات هذه الدراسة إنعكاسا لموقف الوكالة
السويسرية للتنمية والتعاون

الفهرس

7	تمهيد
9	المقدمة
12	مشكلة التقرير
12	اهداف التقرير
12	اهمية التقرير
12	اسئلة التقرير
13	فرضيات التقرير
14	مصطلحات التقرير والتعريفات الاجرائية
16	حدود التقرير
18	فئات الرصد
18	فئات التحليل
20	معلومات عامة عن الرصد
20	استمارات الرصد
20	المواد الإعلامية المنشورة فترة الرصد
22	المواد الإعلامية المرصودة
23	المواد الإعلامية المستهدفة
24	المواد الإعلامية الموثقة
24	الفئات المستهدفة في المواد الموثقة
26	خطاب التحريض والتميز ضد فئة اللاجئين

تمهيد

رغم العولمة وانفتاح الدول على بعضها البعض وانتقال الأفراد من دولة إلى أخرى لأسباب متعددة منها القسرية مثل حالات اللجوء بسبب الصراعات والحروب والأزمات السياسية والبيئية، ومنها الطوعية مثل العمل والسياحة والاستثمار والزواج، إلا أن خطاب الكراهية تجاه الآخر يبدو جليا في كل دول العالم من فئات متعددة داخل المجتمعات وأحيانا يعزز من قبل الجهات الرسمية لأسباب متعددة.

يلعب الإعلام دورا كبيرا في تكوين اتجاهات المجتمعات، كذلك له الدور الأكبر أحيانا في تعزيز خطاب الكراهية، إما بنقل الخبر من دون التأكيد منه أو بعدم الموضوعية في تناول الموضوعات من دون أخذ رأي مختلف الأطراف، أو باستخدام مصطلحات غير حقوقية، وقد يعود ذلك إلى النظرة المجتمعية إلى فئات معينة مثل اللاجئين والعمال المهاجرين.

تتصف التركيبة السكانية في الأردن بالتنوع، حيث أن الأردن من الدول الحاضنة للاجئين منذ تأسيس المملكة، كذلك دولة مستضيفة للعمال المهاجرين وتقدر نسبة غير الأردنيين في الأردن %30 من عدد السكان.

وقد وجدنا من المناسب أن نعمل على رصد الاعلام في تحديد فترة محددة لمعرفة هل هنالك خطاب كراهية في الاعلام الأردني أم لا؟
ورغم قصر فترة الرصد التي جرى تحديدها إلا أنها تحمل مؤشرات يجب الالتفات إليها لتعزيز خطاب التسامح وحقوق الإنسان.

ويتوجه مركز تمكين بالشكر والتقدير لفريق البحث بقيادة الأستاذ فادي القاضي.

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في نوعية الخطاب الإعلامي الأردني، وتأثيره انطلاقاً من موقعه من الحراك السياسي والسياق الاجتماعي الأردني بشكل عام، فرغم أن الإعلام كان وما زال أحد أهم محركات الرأي العام، وأهم مصدر من مصادر تكوين قناعاته ومواقفه، إلا أن هذا الدور تعاضم بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالتزامن مع موجات اللجوء وارتفاع عدد العاملين في سوق العمل من غير الأردنيين، فأصبح الإعلام أمام خيارين إما أن يكون صمام الأمان لمجتمع تنوع عدد سكانه بشكل كبير، أو يكون طرف في الصراع ليبت من خلاله مواداً تؤدي إلى التفرقه والتمييز والانقسام.

اختلفت الآراء حول دور الإعلام في الفترة الأخيرة فالبعض اعتبره انحاز للمصلحة العامة فكان مصدر الأمان والاستقرار لمحاربة بث العنصرية والتفرقة والتمييز، والبعض الآخر اعتبره مؤجج الكراهية الذي يُقبي الساحة دائماً مشتتة، وبعيداً عن إصدار الأحكام جزافياً يبقى الرصد الكمي والنوعي أحد أهم طرق تقييم الأداء الإعلامي، والوقوف من خلال الأرقام والنتائج على درجة مهنية ومواطن قصوره، وتقييم درجة نجاحه في القيام بدوره لا سيما في مثل تلك الفترات الدقيقة.

يأتي هذا التقرير لعرض نتائج ما توصل إليه فريق رصد المحتوى الإعلامي في مجال خطاب الكراهية والتمييز ضد «غير الأردنيين» المتواجدين الأردن، وهو تقرير رسدي توزعت أعماله على فترتي رصد الأولى جرت في الفترة الواقعة ما بين 1 أيار ولغاية 15 حزيران، والثانية ما بين 1 أيلول ولغاية 15 تشرين الأول من العام 2018.

عمل فريق الرصد على تتبع ما تنشره وسائل الإعلام المحلية المختارة حسب المنهجية المعدة لهذا الغرض، وسجل ملاحظاته وما اعترضه من مشكلات في الرصد، وما اعترضه أيضاً من التباسات أو مستجدات نجد أنها منطقية في عملية ما يتعلق برصد خطاب الكراهية للفئات التي يستهدفها هذا التقرير، فحيث تخلو الكثير من المواد الإعلامية المنشورة من التحريض أو بث ما يدعو للكراهية ضد تلك الفئات، إلا أنها قد تستخدم للتحريض في وسائل التواصل الاجتماعي أو في مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام، وهذه من أبرز الملاحظات التي سجلها فريق الرصد.

وحرص الراصدون على وضع الروابط الإلكترونية للمواد المستهدفة التي تتضمن أي حديث أو معلومات عن فئات الرصد المستهدفة ذلك للتأكد من صحة الرصد.

وخلال فترة الرصد تمت تعبئة 591 استمارة معلومات على مدار 91 يوماً، منها 318 استمارة رصد شملت ثلاثة مواقع إخبارية إلكترونية وهي: «خبرني» و«عمون» و«سرايا» إلى جانب 22 موقعاً إخبارياً اختيروا عشوائياً وقع رصدهم في فترة الرصد الثانية، بينما بلغ عدد استمارات رصد الصحف المطبوعة 273 استمارة توزعت على ثلاثة صحف يومية محلية مطبوعة هي: «الرأي» و«الغد» و«السبيل».

الواقع الأول الذي فرضته النتائج من ما تم تعبئته من استمارات بناء على منهجية هذه الدراسة الرصدية هو التوجه العام لدى المؤسسات الإعلامية في تناول ما تنشره من أخبار ومعلومات، ومدى تأثيرها بالأحداث التي تقع محلياً لتصب اهتماماتها بالدرجة الأولى في تغطية مجريات تلك الأحداث.

ومن الطبيعي أن تتأثر وسائل الإعلام المحلية بما يقع من أحداث محلية ساخنة، إلا أن النتائج العامة للرصد أظهرت أن وسائل الإعلام قد تتجاهل تغطية قضايا مختلفة عندما تكون هنالك أحداثاً ساخنة، ففي فترة الرصد الأولى ظهر جلياً غياب تغطية شؤون اللاجئين أو العمال المهاجرين، وكان جل انشغالها بتغطية وقائع الاعتصامات الشعبية التي جرت في منطقة الدوار الرابع واستمرت لسبعة أيام متتالية، إلا أن تغطية شؤون اللاجئين تضاغت بشكل لافت خلال فترة الرصد الثانية حيث انشغلت وسائل الإعلام بقضايا مشروع الكونغرس الـ 115 بين الأردن وفلسطين ووقف الدعم الأمريكي لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وما ارتبط بذلك من تداعيات على وسائل التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى وقوع خطابات تمييز وتحريض ضد نشطاء الإعلام الإلكتروني والتشجيع على إصدار قانون الجرائم الإلكترونية الذي من شأنه تقييد حرية الرأي والتعبير.

لقد كان لتداعيات قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أثر كبير على وسائل الإعلام بشكل لافت، كما كان لتداعيات انتهاء الأزمة السورية وفتح معبر نصيب بين الأردن وسوريا أثر كبير في التغطية لشؤون اللاجئين السوريين، خاصة أن ذلك تزامن مع خطة الاستجابة للاجئين السوريين المتواجدين في الأردن.

إن كانت عملية الرصد استهدفت فقط الفئات التي تضمنتها المنهجية وهي رصد الأخبار التي تقع على المقيمين في الأردن من غير الأردنيين سواء كانوا لاجئين أو سياح أو عمال مهاجرين أو مستثمرين وغيرهم، وما قد يقع عليهم من تحريض وتمييز في وسائل الإعلام، إلا أن الراصدين توسعوا خلال فترة الرصد الثانية ليطلعوا على ما ينشر من محتوى يتضمن تمييزاً وتحريضاً بشكل عام سواء على الأردنيين أو سواهم، وتبين وجود عدد من المواد التي تضمن بعضها عبارات التمييز العنصري أو التمييز على أساس المعتقد السياسي، وظهرت خطابات عدة تضمنت تحريضاً على نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي، وأخرى نتجت عن حفل «قلق» الشهير.

يمكن القول أن وسائل الإعلام المحلية على اختلاف أنواعها تقوم بنشر وبث ما يردها من بيانات أو دراسات أو مؤتمرات وندوات حول اللاجئين أو العمال المهاجرين أو السياح وغيرهم من الفئات المستهدفة، وبالرغم من وجود 460 مادة مرصودة تضمنت محتوى عن تلك الفئات إلا أن 63 مادة منها تضمنت تحريضاً وتمييزاً وجرى توثيقها وغالبيتها نشر على المواقع الإلكترونية.

الواقع الآخر الذي لمسها الراصدون من خلال عمليات الرصد التي قاموا بها أن خطاب الكراهية قد يجري إطلاقه دون تحديد فئة ما بعينها، حيث تُفسر بعض الأخبار أو المقالات المنشورة أنها خطاب كراهية، بينما هي في الحقيقة مجرد تعبير عن الرأي تجاه قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومن هذا المنطلق جرى وضع وتحديد المواد التي وجد الراصدون أنها من الممكن استخدامها للتحريض وخطابات الكراهية بشكل عام، سواء وقعت ضمن اختصاص هذا التقرير أو لم تقع، ووضعت تحت بند المواد المرصودة، وهي المواد التي لا شرط أنها تتضمن على تحريض أو تمييز فقط وإنما يمكن استخدامها أو استخدمت للتحريض في وسائل التواصل الاجتماعي، ووصل عددها إلى 38 مادة إعلامية، وجميعها وقعت في وسائل الإعلام الإلكترونية المرصودة.

بالرغم من النتائج التي عرضها هذا التقرير، إلا أن عملية الرصد أفضت إلى نقاط وملاحظات هامة تتعلق بواقع تغطية شؤون اللاجئين السوريين والعمال المهاجرين، علماً أن هذا النوع من التقارير هو الفريد والوحيد من نوعه في الأردن الذي يعنى برصد خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام الذي يقع ضد المقيمين والمتواجدين في الأردن من «غير الأردنيين» كما هو موضح في المنهجية أدناه.

هذا التقرير لا يدافع عن أي طرف أو جهة وقع بحقها خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، ولا هو معني ببحث مدعي استحقاق هذه الفئة من عدمه لهذا التحريض والكراهية، وإنما يحاول أن يقدم تفصيلاً لأراء ومواقف شخصية تقدم للمتلقي على اعتبارها حقائق في فنون إخبارية يفترض أنها مجردة، ويلقي الضوء على صفحات رأيا غاب عنها التنوع والتوازن، وتحولت من منابر للرأي لساحة محكمة، تلقي بالتهم وتصدر الأحكام وتدعوا الناس لتبنيها وتنفيذها، دون سند أو معلومة أو إشارة لموقف الطرف الثاني ورؤيته.

وأخيراً نذكر بأن غياب التنوع عن البيئة الإعلامية ككل، وغلبة نبرة الصوت الواحد والموقف الموحد يصادر حق المتلقي أيما كان توجهه أو موقفه، فالتعرف على وجهات نظر مختلفة، ورؤى معارضة قد تعزز أو تضعف من مواقفه، لكنها ترك له في النهاية حرية الإختيار.

مشكلة التقرير

يمكن التعبير عن مشكلة التقرير عبر التساؤل الرئيس الآتي:
ما سمات خطاب الكراهية في المجتمع الأردني عبر وسائل الإعلام المطبوعة، أو المواقع الإخبارية الإلكترونية؟ وما انعكاسات ذلك الخطاب وآثاره على المجتمع الأردني؟

أهداف التقرير

يسعى التقرير التعرف على مفهوم الكراهية وأشكالها المتداولة عبر وسائل الإعلام وانعكاساتها على المجتمع الأردني، وأثار انتشار خطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام، والدور الذي يقوم فيه الإعلام سواء في نشر خطاب الكراهية والعنف المجتمعي أو في محاربتة والحد منه.

أهمية التقرير

يكسب التقرير أهميته من موضوعه، حيث سيجري تسليط الضوء على توظيف وسائل الإعلام في نشر خطاب الكراهية بين أفراد المجتمع والدعوة إلى إقليمية والعنف المجتمعي، ويزداد أهميته التقرير كونه من التقارير القليلة التي تحاول التعرف إلى مفهوم وأشكال خطاب الكراهية وآثاره من خلال الدور الذي يقوم به الإعلام.

أسئلة التقرير

يحاول هذا التقرير التعرف إلى ملامح خطاب الكراهية في وسائل الإعلام، ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم أشكال الكراهية المتداول عبر وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية؟
2. ما الآثار الناجمة عن انتشار خطاب الكراهية في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية؟

فرضيات التقرير

1. أن هناك اتجاهًا عامًا، في الممارسة الصحافية السائدة، ينحى إلى تصوير وتناول غير الأردنيين، من فئات متعددة تقطن الأردن، في سياق لا إنساني من شأنه أن ينزع عنهم الصفات البشرية الأصيلة، والمكفولة، وبما يجعلهم عُرضةً للتحريض (وبما يحمل في طياته بذور تعرضهم للعنف).
2. أن الممارسة الصحافية السائدة، في الكتابة والنشر، تنحى بشكل عام إلى التمييز السلبي ضد من هم غير أردنيين، من مختلف الفئات التي تقطن الأردن، ومن دون إقامة اعتبار للحقوق الإنسانية لهؤلاء.
3. أن المادة الصحفية المنشورة، بمختلف أنواعها؛ المكتوبة والمرئية، قد ساهمت بشكل عام في خلق «رأي عام» في الأردن يقوم على «كراهية» الأشخاص من غير الأردنيين القاطنين في الأردن، من مختلف الفئات؛ وفي أقل تقدير، فقد ساهمت المادة المنشورة في «تعبئة» رأي عام ضد هؤلاء، من دون وجه حق.

مصطلحات التقرير والتعريفات الاجرائية

الكراهية: تعرف الكراهية بأنها حالة طبيعية تنتج من عدم قبول جزء من العقل المختص بالمشاعر والأحاسيس في بعض العناصر الداخلة إليه عن طريق الأعصاب الدقيقة ذلك نتيجة إلى تأثير العالم الخارجي على الشخص.

خطاب الكراهية: هو حالة هجاء للآخر، وهو بالتعريف كل كلام يثير مشاعر الكره نحو مكوّن أو أكثر من مكوّنات المجتمع، وينادي ضمناً بإقصاء أفرادها بالطرد أو الإفناء أو بتقليص الحقوق، ومعاملتهم مواطنين من درجة أقل، ويعرف إجرائياً: بأنه أي محتوى يشمل التعدي على أشخاص بناء على عرقهم ودينهم وجنسهم وانتمائهم الوطني وعاقتهم ومرضهم، سواء كان بشكل مستهدف ومقصود، أو غير مقصود، التي قد تصدر عن شخص أو مجموعة أشخاص، وبحيث قد يتضمن أو يحقق التالي:

1. التهجم و/أو التحريض على الأشخاص أو على المجموعة المستهدفة في الخطاب الإعلامي على أساس العرق أو السلالة أو الأصل القومي أو الديانة أو الجنس أو النوع أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو المرض.
2. ما يخالف البند (أ) من المادة (4) لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي يعتبر «كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يُرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل اثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون».
3. ما يخالف المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عندما تصل التعابير أو المواد الإعلامية المستخدمة إلى مستوى التأييد لدى الجمهور المتلقي والذي يشكل تحريضاً على التمييز أو العدوانية أو الكراهية.
4. التحريض العلني على الكراهية ضد فئات معينة، أو الدعوة للعنف، أو الدعوة للتدابير التعسفية ضدهم، أو إهانتهم، أو توجيه الطعن أو الذم العدائي بطريقة تنتهك كرامتهم الإنسانية المحمية دستورياً.

5. ما يشكل تحريضاً وكراهية مبنية على النوع الاجتماعي للأشخاص وتوجهاتهم الجنسية طبقاً لمقتضيات المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك لصالح احترام حقوق وسمعة الآخرين.
6. أي خطاب أو عبارات تؤيد أعمال العنف أو تشجع على ارتكابها.
7. ما يتضمن تحريضاً على ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية.
8. ما يتضمن تحريضاً مباشراً وعموماً على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بما يخالف نص الفقرة (ج) من المادة (1) لاتفاقية 1848 للوقاية من جرائم الإبادة والمعاقبة عليها.
9. الدعوة للقتل وللعنف: ويدخل ضمن هذه الفئة كل الفقرات والجمل والكلمات والصور التي يبني عليها خطاباً تحريضاً سواء أكان بشكل صريح أو تظمني، خطاب يبرر أو يدفع، أو يشجع المتلقي على السلوك العنيف أو على ارتكاب جريمة القتل.

التمييز: المقصود به كل خطاب لفظي أو غير لفظي يدخل في نطاق نشر القيم التمييزية كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومختلف العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية، والجهوية، والتشريعات المحلية للدول، التي تشجب وتمنع بل وتُجرم حتى أشكال التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين والمعتقد، أو مختلف الانتماءات على تعددها وتنوعها.

التحريض: تحمل معاني التحريض في اللغة، كل مجالات الحث على الشيء والإصرار على طلب تنفيذه، والمعنى الاجرائي المقصود في المنهجية هو كل ما يدعو للحث على الشر والانتقام والنيل من الآخر بالتحريض ضده، وبأدوات ومبررات هي في الأصل مختلفة، لأن الأدوات والمبررات الحقيقية الراسخه في اليقين لا تحتاج إلى محرض، فهي تملك مقومات الإقناع الذي ينتج الفعل الإيجابي، بينما التحريض لا ينتج إلا الفعل السلبي.

الوصم: تحمل هذه الفئة كل معاني الإنقاص من قيمة الآخر، ووصمه بمفهوم أعباه ولطخه بسوء، ويمكن التأكيد على أن الوصم هو إطلاق المسميات والصاق اختلاف غير مرغوب فيه للفرد من جانب الآخرين يحرمه من التقبل الاجتماعي.

الشتيم: هو السب أو القبيح من الكلام، والمقصود بها في هذه المنهجية كل الكلمات والحمل والصور التي تحمل الاستهجان والتحقير والسب والشتيم والمساس بكرامة الناس.

حدود التقرير

الحدود المكانية:

المعيار الأساسي الذي استندت إليه آلية اختيار المواد الصحفية المشمولة بالرصد، هو تضمّنها إشارة «صريحة» إلى وجود خطاب الكراهية؛ فلم يكن للراصد أن «يؤوّل» نص ما هو مكتوب، أو يستخدم معلوماته السابقة عن الحادثة أو الخبر، لهذا كان بعض التغطيات للحدث ذاته تدخل في عينة الرصد، في حين يُستبعد بعضها الآخر.

وجرى اختيار المواقع الإعلامية الإلكترونية والصحف المطبوعة بناء على معايير عدة إضافة إلى المعيار الأساسي، وجرى مراجعة دراسات واستطلاعات سابقة لهذا الخصوص، وروعي في ذلك الأسس التالية:

- مدى انتشارها ومطالعتها من قبل الجمهور المحلي، ومدى تأثيراتها عليه.
 - تنوعها الثقافي وانتماءاتها الفكرية.
 - تصنيفها من حيث الاستقلالية والعام
- الحدود الزمنية: تغطي عملية الرصد فترتين زمنيتين متباعدين، ومدة كل فترة منهما 45 يوماً أي شهر ونصف الشهر، ذلك بالترتيب التالي:
- فترة الرصد الأولى: من 1 أيار لغاية 15 حزيران 2018.
 - فترة الرصد الثانية: من 1 أيلول لغاية 15 تشرين الأول 2018.

الحدود الموضوعية: رصد المحتوى الإعلامي في مجال خطاب الكراهية والتمييز ضد «غير الأردنيين» المتواجدين في الأردن

الحدود التطبيقية: شملت أعمال الرصد المادة الصحفية المنشورة للوسائل الإعلامية التالية:

- الصحف اليومية المطبوعة (أو نسخها الإلكترونية): الغد، الرأي، السبيل.
- المواقع الإخبارية الإلكترونية: عمون، خرنبي، سرايا.
- شملت فترة الرصد الثانية مواقع إعلامية متنوعة، منها مستقلة وأخرى عامة بشكل عشوائي، وهي: موقع الحياة نيوز، الكون نيوز، الوكيل الإخباري، تلفزيون المملكة، جو 24، رم أونلاين، زاد الأردن، سواليف، السوسنة، عمان ون الإخباري، مرايا نيوز، موقع صحيفة الأنباط اليومية، هوا الأردن، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، وكالة الوقائع الإخبارية، وكالة جراسا، البلد نيوز، العراب نيوز، جفرا نيوز، موقع نيسان الإخباري، وطننا اليوم وموقع صحيفة الدستور اليومية.

تقوم عملية الرصد على إحصاء عدد التكرارات التي تحمل خطابات الكراهية، ويجري قياس عملية الرصد وتقييمها بطريقتي القياس الكمي والنوعي:

الرصد الكمي: يستخدم الرصد الكمي لمتابعة المادة المنشورة في الصحف خلال فترة الرصد، انطلاقاً من استمارة رصد تنطوي على كل المتغيرات التي يقوم الراصدون بتسجيلها، وتمثل هذه المتغيرات العناصر المكونة لنتائج الرصد، يجري إدخال جميع معلومات الاستمارات في قاعدة البيانات للحصول على النتائج في صيغة أعداد وإحصائيات من شأنها أن تقدم قراءة واضحة للمادة التي رُصدت.

الرصد النوعي: نعني بالرصد النوعي، المساحة المخصصة في استمارة الرصد التي يقوم فيها الراصد بتسجيل الملاحظات التي لا يمكن قياسها ورصدها بالأدوات الكمية، هذا النوع من الرصد يعتبر استكمالاً لجهود الرصد الكمي وتحليله، ذلك أن الرصد الكمي يقيس عدد التكرارات فقط، أما الرصد النوعي فيقوم بتحليل مضمون المادة التي يصعب قياسها، وتحتوي على مضمون تمييزي على صلة بخطاب الكراهية. وفي سياق إجراء مثل هذا النوع من التحليل، فستستخدم الدراسة الأدوات التحليلية النوعية التالية:

- **قياس مدى الضرر:** ويُقصدُ به، مدى الضرر الناجم عن نشر مادة صحافية تحتوي على مضامين تمييزية حافلة بالكراهية؛ على الأفراد المعنيين، وعلى الفئة التي ينتمي الأفراد. ويتم قياس الضرر بشقيه المعنوي والمادي؛ وبشعبته، العاجلة والآجلة.

- **قياس درجات المسؤولية:** ويُقصدُ بها إجراء فحص لدرجات المسؤولية المختلفة المتصلة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التحريض، ودرء تبعاته و/أو درجات المسؤولية المتصلة بوقوع الضرر بسبب نشر المادة الصحافية؛ ومنها المسؤولية القانونية للدولة والمسؤولية التحريرية للقائمين على وسائل الإعلام والمسؤولية الفردية المترتبة على الصحفيين والكتاب.

- **قياس الأثر المتوقع على «الرأي العام»:** ويُقصدُ بها قياس الإمكانيات الواقعية لتحول المادة الصحافية إلى أداة تحريض على الكراهية والتمييز، بسبب ما تحويه من مضامين، وشدة وحدة هذه المضامين؛ مُتجمعةً مع الإمكانيات الواقعية المترتبة على مكانة الوسيلة الإعلامية ودرجة انتشارها وتأثيرها في أوساط القراء والمتابعين.

- **قياس الفئات «المكروهة»:** ويُقصدُ بها إجراء فحص للخصائص والسمات التي تتصف بها الفئات التي تناولتها المادة الصحافية المنشورة بمضامين تمييزية أو تحض على الكراهية (تجاهها).

فئات الرصد

• الأردنيون: هُم من يحملون الجنسية الأردنية، وفقاً لأحكام الدستور الأردني في مادته الخامسة، والتي حددت أن «الجنسية الأردنية تحدد بقانون»، والمادة السادسة (الفقرة 1) التي حددت أن «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».

- غيرُ الأردنيين القاطنين في الأردن:
- اللاجئون.
- المُقيمون (من مختلف الجنسيات) (من دون أن يعني ذلك عملهم من دونه).
- العُمال الوافدون (المهاجرون).
- غير الحاصلين على الجنسية الأردنية.
- الأردنيون أبناء المتزوجات من غير أردنيين (وأبائهم).
- الوافدون مؤقتاً إلى البلاد (السياح، القادمين للعلاج، مُشجعي الفرق الرياضية غير الأردنية، الخ).
- فئات أخرى.

فئات التحليل

- تعرف فئات التحليل بأنها مجموعة من التصنيفات التي يقوم الباحث باعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه، وهدف التحليل، ذلك لكي يتم استخدامها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، مما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب دقيق، وفيما يأتي عرض لمؤشرات قياس خطاب الكراهية والتمييز في الخطاب الإعلامي:
- التحريض على العنف ضد فئات أو مجموعات أو أشخاص.
 - التحريض العلني على الكراهية ضد فئات معينة.
 - التحريض على العدوانية ضد فئات أو مجموعات أو أشخاص.
 - التحريض على التمييز بحق فئات أو مجموعات أو أشخاص. الدعوة إلى تمويل (أو توفير الدعم العيني والمادي) لجهود أو برامج أو مشاريع أو أنشطة تدعو للكراهية ضد فئات أو مجموعات أو أشخاص.
 - الدعوة لتدابير تعسفية (من غير وجه حق، وبما يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقوانين المحلية) بحق فئات أو مجموعات أو أشخاص.
 - الإهانة والمس بالكرامة الإنسانية.
 - توجيه الطعن أو الذم العدائني بطريقة ماسة بالكرامة.
 - تأييد أعمال العنف ضد فئات أو مجموعات أو أشخاص.

- التحريض على ارتكاب أعمال انتقامية ضد فئات أو مجموعات أو أشخاص.
- تأييد جرائم الإبادة الجماعية.
- الترويج للتفوق العنصري على مجموعة أو فئة معينة.
- رصد الأسس التي صدر عنها أو منها خطاب الكراهية والتمييز في الخطاب الإعلامي:

• العرق و السلالة.	• المظهر أو الشكل.
• الأصل القومي.	• العمر.
• الديانة.	• الحالة الاجتماعية.
• المعتقد الديني.	• الحالة الاقتصادية.
• الإعاقة.	• النوع الاجتماعي والجنس.
• المرض.	• التحصيل العلمي.
• الكراهية العنصرية.	• الرأي السياسي أو المعتقد السياسي.
• التمييز العنصري.	• الوظيفة.
• اللون.	• العنف والتطرف.
• اللغة أو اللهجة.	

المقارنة بين مستوى خطاب الكراهية والتحريض لفئات الدراسة مع خطاب الكراهية بشكل عام دون تحديد للفئات المستهدفة

- المواد المرصودة: وهي المواد الإعلامية التي وجد الراصدون أنها تتضمن خطاب تحريض وكراهية، أو جرى استخدامها بشكل أو بآخر على التحريض في وسائل التواصل الاجتماعي.
- المواد المستهدفة: وهي المواد الإعلامية التي تتضمن محتوى إعلامي ذات صلة مباشرة بالفئات التي تستهدفها الدراسة، لكن لا يُشترط أنها تحتوي على كراهية أو تمييز.
- المواد الموثقة: وهي المواد التي وجد الراصدون أنها تتضمن على خطاب كراهية ضد الفئات التي يستهدفها التقرير، أو مواد أسبغ استخدامها في مواقع السوشيال ميديا.

معلومات عامة عن الرصد

توزعت عملية الرصد على فترتين متساويتين الأولى من 1 أيار لغاية 15 حزيران 2018، والثانية من 1 أيلول لغاية 15 تشرين الأول 2018، وبلغ عدد أيام الرصد 91 يوماً في الفترتين.

جرى رصد 6 وسائل إعلامية محلية، منها ثلاثة مواقع إعلامية إلكترونية هي:

«خبرني»، و«عمون» و«سرايا»، وثلاثة صحف يومية مطبوعة هي «الرأي»، و«الغد» و«السبيل»، فيما رُصد 22 موقعاً إعلامياً مختلفاً في فترة الرصد الثانية، وجرى اختيارها بشكل عشوائي مع مراعاة توافر الأرشيف الإلكتروني لها، وتوزع رصدها على مدار 45 يوماً هي: موقع الحياة نيوز، والكون نيوز، والوكيل الإخباري، وتلفزيون المملكة، وجو 24، ورم أونلاين، وزاد الأردن، وسواليف، والسوسنة، وعمان ون الإخباري، ومرايا نيوز، وموقع صحيفة الأنباط اليومية، وهو الأردن، ووكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ووكالة الوقائع الإخبارية، ووكالة جراسا، والبلد نيوز، والعرب نيوز، وجفرا نيوز، وموقع نيسان الإخباري، ووطننا اليوم، وموقع صحيفة الدستور اليومية.

استثمارات الرصد

بلغ عدد استثمارات الرصد التي قام الراصدون بتعبئتها 591 استثماراً، منها 91 استثماراً لكل من الوسائل الإعلامية الستة المرصودة، بواقع 273 استثماراً للمواقع الإلكترونية بنسبة 46.2% من مجموع الاستثمارات، ومثلها للصحف المطبوعة، إضافة إلى 45 استثماراً للمواقع العشوائية التي رصدت بنسبة 7.6% من مجموع الاستثمارات.

المواد الإعلامية المنشورة فترة الرصد

بلغ عدد المواد الإعلامية التي نشرت في جميع الوسائل الإعلامية المرصودة 77489 مادة إعلامية، شملت الأخبار الصحفية والمقالات ورسومات الكاريكاتور وباقي فنون العمل الإعلامي، منها 33643 مادة إعلامية في فترة الرصد الأولى وشكلت 43.4% من مجموع المواد الكلي، فيما بلغ مجموع مواد فترة الرصد الثانية 43846 مادة، وشكلت 56.6% من مجموع المواد الكلي. وبلغ عدد المواد المنشورة في مواقع الإعلام الإلكترونية 45589 مادة بنسبة 58.8% من

مجموع المواد الكلي، منها 18075 مادة في موقع عمون، ثم 11991 مادة في سرايا، ثم 10513 مادة في موقع خبرني، بينما بلغ عدد المواد المنشورة في المواقع العشوائية المختارة 5010 مواقع.

بلغ عدد المواد في الصحف اليومية المطبوعة 31900 مادة إعلامية، بلغت نسبتها من مجموع المواد الكلي %41.2، منها 14624 مادة في صحيفة الغد، ثم 10911 في صحيفة الرأي، ثم 6365 مادة في صحيفة السبيل.

يوضح الجدول التالي النتائج الفنية العامة للرصد من حيث الوسيلة الإعلامية وما تضمنته من عدد الاستثمارات، عدد المواد المنشورة، وعدد المواد المرصودة والمستهدفة والموثقة التي جرت فترتي الرصد الأولى والثانية:

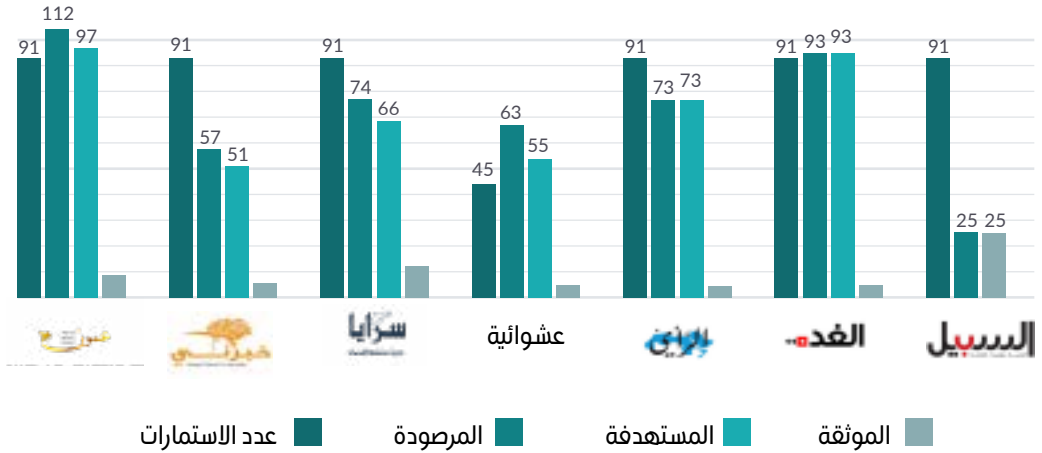
الموقع	عدد الاستثمارات	المرصودة	المستهدفة	الموثقة
عمون	91	112	97	18
خبرني	91	57	51	9
سرايا	91	74	66	21
عشوائية	45	63	55	6
الرأي	91	73	73	6
الغد	91	93	93	3
السبيل	91	25	25	0
المجموع	591	497	460	63

المواد الإعلامية المرصودة

بلغ عدد المواد المرصودة التي جرى دراستها 497 مادة شكلت ما نسبته 0.7% من المجموع الكلي للمواد المنشورة ، منها 306 مواد جرى رصدها في المواقع الإعلامية الإلكترونية وشكلت 61.6% من مجموع المواد المرصودة، و191 مادة في الصحف اليومية المطبوعة وشكلت نسبته 38.4% من مجموع المواد المرصودة، علماً أن مجموع المواد المرصودة ذات العلاقة في فترة الرصد الأولى بلغت 61 مادة نسبته 12.3% من المواد المرصودة، فيما بلغت في فترة الرصد الثانية 436 مادة ونسبة 87.7% من المواد المرصودة.

وحسب الترتيب الأعلى للمواد الإعلامية المرصودة فقد جرى رصد 112 مادة في موقع عمون، و93 مادة في صحيفة الغد، 74 في موقع سرايا، ثم 73 مادة في صحيفة الرأي، 63 مادة في المواقع الإعلامية الإلكترونية العشوائية، 57 مادة في موقع خبرني و25 مادة في صحيفة السبيل.

لا بد من الإشارة هنا أن المواد الإعلامية المرصودة تتضمن المواد المستهدفة والموثقة كما تتضمن المواد الإعلامية التي احتوت على تمييز وتحريض بشكل عام خارج سياق الفئات المستهدفة من غير الأردنيين المتواجدين في الأردن، بلغ عددها 38 مادة إعلامية، وجميعها وقعت في وسائل الإعلام الإلكترونية المرصودة.



المواد الإعلامية المستهدفة

بلغ عدد المواد التي استهدفتها عملية الرصد في هذا التقرير 460 مادة إعلامية شكلت ما نسبته 0.6% من مجموع المواد الإعلامية المنشورة فترة الرصد، فيما شكلت ما نسبته 92.5% من المواد المرصودة، منها 269 مادة جرى رصدها في المواقع الإعلامية الإلكترونية وشكلت 58.5% من مجموع المواد المستهدفة، و191 مادة في الصحف اليومية المطبوعة وشكلت نسبته 41.5% من مجموع المواد المستهدفة، علماً أن مجموع المواد المستهدفة في فترة الرصد الأولى بلغت 59 مادة نسبته 12.8% من المواد المستهدفة، فيما بلغت في فترة الرصد الثانية 400 مادة وبنسبة 87.2% من المواد المستهدفة.

وحسب الترتيب الأعلى للمواد الإعلامية المستهدفة فقد جرى استهداف 97 مادة في موقع عمون، 93 مادة في صحيفة الغد، 73 مادة في صحيفة الرأي، ثم 66 مادة في موقع سرايا، 55 مادة في المواقع الإعلامية الإلكترونية العشوائية، 51 مادة في موقع خبزني و25 مادة في صحيفة السبيل.

يلاحظ أن المواقع الإعلامية الإلكترونية التي جرى اختيارها عشوائياً في فترة الرصد الثانية شكلت ما نسبته 7.6% من مجموع الاستمارات، وما نسبته 6.5% من مجموع المواد المنشورة، إلا أنها شكلت نسبة عالية مقارنة مع غيرها من المواقع والصحف المرصودة من حيث المواد المستهدفة.

تغطية ما يتعلق بملف اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى جانب ما يتعلق بشؤون اللاجئين السوريين قد أسهم بشكل لافت في أن تكون التغطيات الإعلامية بوسائل الإعلام المرصودة فيما يتعلق باللاجئين عموماً هي الأعلى على الإطلاق حيث بلغ عدد المواد لفئة اللاجئين 317 مادة إعلامية موزعة من أصل 460 مادة مستهدفة، وشكلت ما نسبته 68.9% من مجموع المواد المستهدفة، وتلاها بالدرجة الثانية تغطية ما يتعلق بشؤون وأخبار العمال المهاجرين بواقع 82 مادة صحفية شكلت 17.8% من مجمل المواد المستهدفة، تلاها ما يتعلق بأخبار الوافدين مؤقتاً بواقع 31 مادة صحفية نسبته من المواد المستهدفة بلغ 6.7%، ثم ما يتعلق بشؤون غير الحاصلين على الجنسية الأردنية وهم أبناء قطاع غزة المتواجدين في الأردن وأبناء الأردنيات المتزوجات من أجنبي بواقع 19 مادة صحفية بلغت نسبته من المواد المستهدفة 4%، وأخيراً تغطية ما يتعلق بالمقيمين في الأردن من مستثمرين وأصحاب مصالح وغيرهم بواقع 11 مادة صحفية بلغت نسبته من مجموع المواد المستهدفة 2.4%.

من المفيد الإشارة بأن غالبية المواد المستهدفة جاءت على شكل أخبار صحفية، حيث تناقلت وسائل الإعلام المرصودة ما يتعلق بالفئات المستهدفة في 404 أخبار صحفية شكلت نسبتها 87.8% من أنواع الفنون الصحفية، وعدد المقالات الصحفية بلغ 52 مقالاً صحفياً غالبيتها تحدث عن اللاجئين في الأردن بنسبة 11.3%، فيما نشر موقع عمون تحديداً إعلانين لعطاءين يتعلقان باللاجئين وبياناً صحفياً لأحد الأحزاب وتقريراً صحفياً واحداً فقط، ذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

شكل المادة					الفئة المستهدفة					عدد المواد	الوسيلة الإعلامية
تقرير	إعلان	بيان	مقالة	خبر	الوافدين	المقيمين	غير الحاصلين على الجنسية	العمال	اللاجئين		
1	2	1	22	71	9	5	5	17	61	97	عمون
-	-	0	1	50	8	2	2	14	25	51	خبرني
-	-	0	4	62	9	4	4	18	31	66	سرايا
-	-	0	4	51	3	-	4	8	40	55	عشوائية
-	-	0	11	62	-	-	2	13	58	73	الراي
-	-	0	6	87	1	-	1	12	79	93	الغد
-	-	0	4	21	1	-	1	-	23	25	السبيل
1	2	1	52	404	31	11	19	82	317	460	المجموع





المواد الإعلامية المستهدفة

أما المواد الموثقة هي خلاصة ما خرجت به عمليات الرصد من محتوى إعلامي تضمن تمييزاً وتحريضاً على الفئات المستهدفة من غير الأردنيين المتواجدين في الأردن وبلغت 63 مادة إعلامية، جرى فيها توثيق مواد تحتوي على تمييز وكرهية ضد غير الأردنيين المتواجدين في الأردن

ومن الأهمية الإشارة إلى الملاحظات التالية التي لفتت انتباه الراصدين:

- قضية وقف الدعم عن الأونروا كان لها النصيب الأكبر من المواد المرصودة والمستهدفة خلال فترة الرصد الأولية.
- سجل الراصدون كثافة في مقالات الرأي المتعلقة بمطالبات بشأن تشديد العقوبات على ناشري الإشاعات و/أو الذين ينشرون ما يتضمن اغتياً للشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، ما أدى للتحريض بوضع قوانين تقيد حرية الرأي والتعبير بشكل عام، ومن هذه المواد ما تضمن إساءات وتمييز وتحريض كما ظهر في مقالة للدكتور عديل الشрман من الأمن العام بتاريخ 3/9 بموقع سرايا تحت عنوان "ينهشون الوطن، يعظمون السلبات، سعياً للإثبات الذات"، فيما نشر موقع عموان بتاريخ 6/9 مقالاً بعنوان "الإشاعات: آخر أسلحة الحاقدين!" لكاتبه د. وليد خالد أبو دبلوح.
- لاحظ الراصدون وجود مقالات رأي وأخبار صحفية تركز على قضية الضغط على الأردن من قبل صندوق النقد الدولي نتيجة مواقفه تجاه ما عرف بـ"صفقة القرن"، وتضمنت العديد من هذه المقالات والأخبار انتقاداً للتصريحات الإعلامية التي أطلقها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بشأن الكونفدرالية بين فلسطين والأردن، وصاحب ذلك مقالات تحتوي إشارات تمييز مثل مقالة محمد الهياجنة المنشور بتاريخ 8/9 في موقع سرايا تحت عنوان "أردني شرقي وغربي"، فيما نشر موقع عمون بتاريخ 3/9 مقالة تحت عنوان "الكونفدرالية وهم أمريكي.. والأردن لن يدفع الثمن" لكاتبها سيف تركي أخوارشيدة، كما نشر ذات الموقع بتاريخ 6/9 مقالة بعنوان "أسطوانة الكونفدرالية تدور من جديد" لكاتبها فهد الخيطان، ونشر في 7/9 مقالة تحت عنوان "الأردن: فتح أفعال العقول ثم الحدود" لكاتبه الدكتور بسام الساكت، بينما نشر موقع جو 24 مقالاً يوم 6/9 لكاتبه فايز الفايز تحت عنوان "الطلاق السياسي بين الأردن والضفة الغربية"، وفي 2/9 نشر موقع رم أونلاين خبراً صحفياً في قسم المحليات بعنوان "العضاية: تصريحات عباس حول كونفدرالية مع الأردن مرفوضة والأولى أن يرفع الحصار عن غزة".
- قد تظهر مقالات تتضمن تحريضاً وكرهية ضد أشخاص بعينهم وتحمل صبغة شخصية.
- قد تخلو بعض المواد من لهجة التمييز والتحريض، إلا أن عناوينها قد تتضمن تلك اللهجة سواء بقصد أو بغير قصد كما حصل في صحيفة الرأي اليومية عندما نشرت بتاريخ 14 أكتوبر 2018 خبراً صحفياً تضمن تعليقاً عن أحد المسؤولين الحكوميين في قطاع المياه، وعنوانت الصحيفة الخبر اقتباساً عن المسؤول تحت عنوان "فيضان مياه الصرف الصحي في المفرق بسبب اللجوء السوري"، لكن الصحيفة عادت لاحقاً لتجري تعديلاً على العنوان ليصبح "فيضان مياه المجاري بالمفرق بسبب الضغط السكاني وسوء الاستخدام".

الفئات المستهدفة في المواد الموثقة:

من الواضح أن فئتي اللاجئين والعمال المهاجرين هما أكثر الفئات تعرضاً لخطابات تمييز وتحريض، فحيث بلغ عدد المواد المستهدفة 460 مادة، جاء عدد المواد المتعلقة باللاجئين بأعلى معدلات المواد المستهدفة من خلال 317 مادة نسبتها الفعلية من المواد المستهدفة %69، فيما حلت المواد المتعلقة باللاجئين في المرتبة الثانية من خلال 82 مادة نسبتها من مجموع المواد المستهدفة %17.8.

فئة اللاجئين هي أكثر الفئات الموثقة التي يمكن القول بأنها تعرضت لخطابات تحريض وتمييز من بين الفئات الأخرى التي يستهدفها التقرير، حيث بلغ عدد المواد الممستهدفة التي تناولت اللاجئين وتضمنت على تمييز 38 مادة إعلامية، وحلت فئة العمال المهاجرين ثانياً من خلال 23 مادة إعلامية، وجرى توثيق مادتين فقط لكل فئة من الفئات الثلاثة من غير الحاصلين على الجنسية الأردنية، المقيمين والوافدين مؤقتاً.

يستعرض هذا القسم من التقرير تحليلاً موجزاً للمواد التي جرى توثيقها على أنها تتضمن خطاب تحريض وتمييز ضد الفئات الخمسة المذكورة أعلاه، مصنفاً التحليل حسب الفئات المستهدفة، من الأعلى فالأدنى حسب نسبة كل منها من مجموع المواد الموثقة البالغة 63 مادة إعلامية؛ ذلك على النحو التالي:

خطاب التحريض والتمييز ضد فئة اللاجئين:

وثق التقرير 38 مادة إعلامية تضمنت على تحريض وتمييز ضد فئة اللاجئين المتواجدين في الأردن، وجميعها ظهر في المواقع الإعلامية الإلكترونية باستثناء 6 مواد ظهرت في صحيفة الرأي اليومية، و3 مواد في صحيفة العد.

وتنوعت الأقسام ومسميات الصفحات الداخلية التي نشرت من خلالها المواد الموثقة ضد اللاجئين في مواقع الإعلام الإلكترونية المحلية المستهدفة، فقد ظهرت في أقسام تحت مسمى "حراك" و"نبض الشارع" و"أخبار محلية"، وظهرت أيضاً في أقسام أو صفحات تحت مسميات مختلفة مثل "شرق وغرب"، "كتاب"، "منوعات"، "فيسبوك وتويتر"، "جامعات ومدارس"، "مقالات متنوعة" و"بين وبينك".

ركزت العديد من التغطيات أن اللاجئين هم سبب البطالة وأنهم يسيطرون على فرص العمل، ويعرض شكاوى الأردنيين من متعطلين عن العمل، فيجعل هذا الأمر يبدو كما لو أن اللاجئين هم المسؤولون الوحيدون عن بطالة الأردنيين، في حين أن السوق، وفق دراسة غطتها وسائل الإعلام نفسها، يعاني أصلاً من اختلالات سابقة على اللجوء السوري، لذلك فإن هذا النوع من التغطيات يتجاهل حقيقة أن العمالة السورية اللاجئة "عمقت" اختلالات سوق العمل الأردني، لكنها لم تخلقها.

وفي السياق نفسه، يتجاهل هذا النوع من المواد الصحفية حقيقة أخرى، هي أن تأثير العمالة اللاجئة كان على العمالتين: المحلية والمهاجرة⁽¹⁾.

كذلك هنالك تغطيات صحفية حملت اللجوء السوري سوء البنية التحتية وأن الأعباء تضاعفت على الخدمات، متجاهلين أن هنالك تقارير عدة غطت سوء البنية التحتية في الأردن، إضافة إلى سوء وقلة وأحياناً ندرة الخدمات المقدمة للأردنيين.

بعض التغطيات تناولت مواضيع قبول اللاجئين بأجور أقل من الحد الأدنى، ويعملون لساعات أطول، من دون أن يلتزم بعض أصحاب العمل بأي نوع من التأمينات التي ينص عليها القانون منها اشراكهم في مظلة الضمان الاجتماعي، كما تكرر مقولة مفادها أن اللاجئين يمكنهم أن يتدبروا أمرهم بالأجور المتدنية التي يتلقونها وهذه المقولة أيضاً يجري تناولها في قضايا العمال المهاجرين بغض النظر عن جنسيتهم، الأمر الذي ليس باستطاعة العامل المحلي أن يفعله.

المشكلة في ما سبق هي أن بعض التغطيات تعرض هذا ضمن خطاب لا يقدم ظروف العمل غير اللائقة بوصفها انتهاكات عمالية وإنسانية يرتكبها أصحاب العمل بحق العاملين، ويرسخ لها اللاجئين بسبب ظروفهم، بل يعرضها بوصفها ميزة يحوزها اللاجئين، وتتكلم عنها هذه التغطيات بالطريقة ذاتها التي تتكلم فيها، مثلاً، عن مهارتهم في حرف معينة بالمقابل تخرج بعض هذه التغطيات أصحاب الأعمال من دائرة الإدانة لاستغلالهم للاجئين⁽²⁾.

لا بد من التنبيه على الملاحظات التالية:

- أن بعض المواد جرى استخدامه و/ أو إساءة فهمه أو إساءة استخدامه أو استخدامه في سياق التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي، ذلك في الوقت الذي تعزز فيه تداول خطاب التحريض ضد فئة اللاجئين، خاصة اللاجئين السوريين، لأسباب عدة أبرزها تفاقم مستويات البطالة في الأردن وتراجع مؤشرات الاقتصاد الوطني إلى مستويات متدنية ومنها العجز في الميزانية.
- يلاحظ أيضاً أن موضوع اللاجئين السوريين استخدم في سياقات انتشار معدلات الجريمة في المجتمع إذ يتوجه البعض إلى إلقاء اللوم على اللاجئين على أنهم سبباً في ارتفاع الجريمة في المجتمع الأردني، وظهر استخدام بعض العناوين الرئيسية في بعض التقارير والأخبار الصحفية تضمنت إلقاء اللوم على اللاجئين السوريين وبصور ومواضيع مختلفة.
- يأتي استخدام موضوع اللاجئين في سياق مناداة بعض فئات المجتمع بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- بعض المقالات تضمن تحريضاً عاماً على الحراكين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في الوقت الذي ربط فيه هذا التحريض مع قضية اللاجئين في الأردن والأعباء المترتبة على استضافتهم.
- لوحظ وجود مواد إعلامية استخدمت اللاجئين في سياق الحديث عن المخاطر السياسية التي قد يواجهها الأردن نتيجة أزمات المنطقة.

أدناه نماذج توضح بعضاً من المواد الإعلامية التي احتوت على مؤشرات لوجود خطاب كراهية ضد اللاجئين في الأردن



في 6 أيار 2018 أعاد موقع عمون الإخباري نشر تقرير صحفي عن صحيفة الدستور اليومية، والتقرير هو الحلقة الثانية من سلسلة "حوار مع حكماء" أجرتها الدستور مع رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي وجاء تحت عنوان "الرفاعي: مسألة اللاجئين تفاقمت إلى مستويات مرهقة"، وقد تضمن الحوار حديثاً مباشراً عن اللاجئين السوريين شكلت نسبته 3.2% من المادة، حيث بلغ عدد كلمات المادة الرئيسية للمادة المنشورة على اللاجئين الذين تفاقمت مسألتهم إلى مستويات مرهقة على حد ما عبر عنه العنوان، وقد جاء في المادة المنشورة كلاماً على لسان الرفاعي حول اللاجئين تضمن في نهايته تحريضاً على إنهاء ملف اللجوء السوري، وتالياً نص ما قال فيه:

ككن، وكلكم تعلمون أن ظروف البلد وسط الأزمات الإقليمية المتصلة، وبشكل خاص منذ عام 2003م، وحتى اللحظة، وهي تعاني من الانعكاسات الصعبة ومن الكلف العالية وانحسار المساعدات وتخلى الآخرين عن القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم لتعزيز موقف وقدرات الأردن على حمل هذه الأعباء منفرداً.

وفي مقدمة كل ذلك، مسألة اللاجئين، التي تفاقمت إلى مستويات مرهقة منذ الأزمة السورية، أثرت على اقتصادنا وعلى فرص العمل وعلى البنى التحتية والخدمات وعلى مشاريعنا وخططنا لتنمية المحافظات وغير ذلك.

بالتالي، عمل الحكومات في الفترة الأخيرة، انحصر في مجال إدارة المصاعب، وهناك اتجاهات عديدة فرضت نفسها على الساحة، وهناك رؤى ومدارس في إدارة هذه المصاعب والتحديات.

وأعتقد أن من الطبيعي ومن الصحي، أن ينبري رئيس وزراء أو وزير سابق للإدلاء برأيه في قضايا الإدارة والاقتصاد والسياسة العامة، إذا كان يعتقد أن لديه بدائل أفضل لخدمة الناس، أو أن الأمور لا تسير في اتجاهها الصحيح، والأصل، أن يتم التعامل باهتمام مع هذه الطروحات لا أن يُنظر لها على أنها مجرد مناكفة أو محاولة لاستعادة الأضواء.

والمسؤولون الواثقون بأنفسهم الحريصون على الخدمة لا يقفون عند هذه المسائل ولا يتحسسون من الآراء الأخرى أو من النقد البناء.



نشر موقع خيرني في 9 تشرين الأول 2018 على صفحته خبراً بعنوان باسيل: السوريون بالأردن قنابل موقوتة.

واعتبر وزير الخارجية اللبناني، أن بقاء اللاجئين السوريين، سواء في الأردن أو لبنان، دون العودة لبلادهم، يشكل قنابل موقوتة، وأضاف وزير الخارجية اللبناني، أن المكان النهائي للاجئين السوريين، يجب أن يكون في أراضيهم السورية



وفي 14 أيار 2018 نشر موقع سرايا على صفحته "مقالات منوعة" مقالاً لكتابه "د.محمد سالم المجالي" تحت عنوان "الأردن .. الى اين؟" أشار فيه إلى أن:

أسباب تفكك النسيج الاجتماعي والخطر على الأردن واستقراره واقتصاده يعود على المهاجرين



بتاريخ 14 تشرين الأول 2018 نشرت صحيفة الرأي اليومية خبراً صحفياً تضمن تعليقاً عن أحد المسؤولين الحكوميين في قطاع المياه، وعنوانت الصحيفة الخبر اقتباساً عن المسؤول تحت عنوان

فيضان مياه الصرف الصحي في المفرق بسبب اللجوء السوري

لكن الصحيفة عادت لاحقاً لتجري تعديلاً على العنوان ليصبح "فيضان مياه المجاري بالمفرق بسبب الضغط السكاني وسوء الاستخدام".



في 4 حزيران 2018 نشر موقع عمون الإخباري في صفحته "حراك" خبراً صحفياً بعنوان:

” ضبط 5 سوريين شاركوا في الاعتصامات

وقد نشر الموقع هذا الخبر بناء على مصدر أمني، ولم يوضح المصدر أسباب توقيف هؤلاء الأشخاص في حين استخدم مصطلح "ضبط" في العنوان بدلاً من مصطلح "توقيف"، وقد صدر هذا الخبر مع استمرار الحراك الشعبي المعروف في ساحة الدوار الرابع.



وفي نفس اليوم 4 حزيران نشر موقع سرايا خبراً صحفياً نقلاً عن مصدر أمني دون مسميات تحت عنوان:

” الأجهزة الأمنية تلقي القبض على سوري الجنسية بحوزته زجاجات مولوتوف أثناء الاحتجاجات في اربد

وقد تضمن الخبر على صورة الشاب الموقوف وهو في غرفة التحقيق، بينما لم تتبين حقيقة هذا الأمر لاحقاً، ولم يتم توضيح صحة هذا الخبر.



وفي 30 أيلول 2018 نشر موقع "هوا الأردن" مقالاً على صفحته "بيني وبينك" تحت عنوان "كيف يهدد قطع واشنطن المساعدات عن الأونروا استقرار الأردن؟"، وقد جاء هذا المقال في سياق قرار الرئيس الأميركي ترمب بوقف دعم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. الأونروا، وقد ورد في المقال النص التالي:

” كلما حرم الفلسطينيون من الحصول على تعليم جيد ووجدوا أنفسهم غير قادرين على تحسين وضعهم الاقتصادي، سيتنامى استياءهم من هياكل القوى الإقليمية والعالمية، التي لا تهتم برفاههم. وقد يعني هذا الأمر أن المتضررين سيبدؤون في البحث عن حلول جذرية لمشاكلهم، ما قد يؤدي إلى انضمامهم إلى جماعات متطرفة. نتيجة لذلك، كلما تفاقمّت هذه المشاكل في الأردن، أصبح حليف واشنطن الإقليمي الأقرب في مكافحة الإرهاب بمثابة أرض خصبة للإرهاب بدلاً من ساحة لمكافحته.



خطاب التحريض والتمييز ضد فئة العمال المهاجرين

بلغ عدد المواد الموثقة التي تضمنت تحريضاً وتمييزاً ضد فئة العمال المهاجرين 23 مادة إعلامية، وتنوعت الأقسام ومسميات الصفحات الداخلية التي نشرت من خلالها المواد الموثقة ضد فئة العمال الوافدين في مواقع الإعلام الإلكترونية المحلية المستهدفة، فقد ظهرت في أقسام تحت مسمى "حوادث"، "مقالات مختارة"، "دنيا"، "شرق وغرب"، "كتاب" و"شؤون دينية".

بشكل عام، ليس لقضايا العمال المهاجرين أهمية لدى وسائل الإعلام المحلية في الأردن، لكن هناك أحداث معينة تشغل الرأي العام مؤقتاً فيقوم الإعلام بمتابعتها، لكن لا تُستكمل المتابعة.

ويلاحظ أن المواد الصحفية التي يجري تغطيتها بالصحف والمواقع الإلكترونية يعكس الصحفي فيها وجهة نظره السلبية على القضية، وعليه تكون تعليقات القراء في نفس الاتجاه.

وتكمن المشكلة أيضاً في غياب أنسنة الأخبار، فالتغطية في هذه الحالة لا تمثل الواقع، بالتالي لا يحدث التغيير المنشود.

الأخبار التي جرى رصدها لم يكن فيها متابعات وغالبيتها نقلًا عن مصادر أو بيانات صادرة عن جهات معينة مثل الأمن العام والدفاع المدني، أو نقلًا عن أخبار منشورة في وكالة الأنباء الأردنية بترًا، وغابت المعالجة الإنسانية عن المواد التي جرى نشرها.

وتتصدر بيانات الدفاع المدني أو الأمن العام أو المواد الصادرة عن الجهات المختصة ومنظمات المجتمع المدني مجمل أخبار المواقع والصحف، ، ولم تقم غالبية المواقع بتحرير البيانات أو المواد المنشورة.

تغيب أخبار المهاجرين إنسانيا عن وسائل الإعلام لأن قضايا حقوق الإنسان في أجندة وسائل الإعلام تقتصر على التغطيات الدعائية لفعاليات ونشاطات مؤسسات حكومية وغير حكومية، وتبقى التغطيات المعمقة لقضايا حقوق الإنسان فردية غير ممنهجة وغائبة عن السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية. وتطغى التغطيات الآتية للأحداث في الأخبار على المعالجة الإنسانية ونقل الحدث من زاوية ضحاياها، الملفت هو استمرار تهميش الإعلام لقضايا العمال المهاجرين في الأردن رغم ازدياد أعداد الانتهاكات بحقهم.

الأخبار التي تناولت حوادث تعرض لها العمال المهاجرون أو التي تناولت إصابات العمل وغياب معايير السلامة العامة، اعتمدت فقط على البيانات الصحفية لمديرية الدفاع المدني، مما يبين أن حجم ونصيب الضحايا في الإعلام أقل بكثير ، حيث أن العمال هم أول وآخر الضحايا وهم الغائبين في التغطية الإعلامية، حيث أن أخبار العمال المهاجرين موجزة ودون متابعات صحفية.

يلاحظ للمتابع لقضايا العمال المهاجرين أن غالبية التغطيات الإعلامية تعزز الصور النمطية للعامل المهاجر، حيث لا يجري متابعة الموضوع ويكتفي الصحفي عادةً بنشر المعلومات والأخبار من طرفٍ واحد وغالبا الطرف يكون الجهات الحكومية.

كذلك عندما يجري تناول المادة الصحفية من قبل الصحفي يؤثر عليها نظرتة للعمال المهاجرين على أنهم أثروا سلبا على اقتصاد البلد، كذلك يأخذ بعين الاعتبار ان ادارات التحرير لا ترمي في قضايا العمال المهاجرين أولوية يجب تسليط الضوء عليها، حيث أن سياسات التحرير في الصحف تقرر المواد التي يجب نشرها وفقا للأولوية.

كذلك من الاخبار التي رصدت كان الإعلام ينقل تصريحات المسؤولين دون متابعة أو بحث، ويستخدم بعض المصطلحات التي تؤدي إلى تأجيج خطاب الكراهية، إضافة إلى إبراز الجرائم التي قد تُرتكب من غير الأردنيين في العناوين، والتركيز على الجرائم الجنسية منها.

كانت القضايا التنظيمية والإدارية للعمال المهاجرين هي الأكثر تكراراً في المواد الصحفية المنشورة.

ولوحظ أن تناول الصحف والمواقع الإلكترونية لأخبار العمال المهاجرين كانت تتدرج في تناول سياقات أخبار إجتماعية وإقتصادية مختلفة وبشكل غير مباشر، مما يعني أن هناك محدودية في تناول موضوع العمال المهاجرين في قوالب صحفية أخرى.

وكشف الرصد الإعلامي أن غالبية التغطيات الاعلامية تركز على أن العمال المهاجرين يؤثرون على أجر الأردنيين وفرص عملهم.

ما يمكن استخلاصه في المواد الموثقة المتعلقة بالعمال المهاجرين التالي:

أبرز ما يلاحظ في المواد الموثقة هي استخدام مصطلحات لغوية تدعو إلى التحريض كما جاء في مقالة بصحيفة الرأي استخدم فيها الكاتب مصطلح "سرقوا" قاصداً العمال المهاجرين، لكن يأتي استخدام العمال المهاجرين في سياق الحال الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، وهو استخدام جرى في فئة اللاجئين كما أسلفنا أعلاه، في 4 مايو أيار 2018 نشرت صحيفة الرأي اليومية مقال رأي لكاتبه "عصام قزمانبي" تحت عنوان "سرقاوية الإخفاء"، وقد أعاد موقع عمون الإخباري نشر المقالة على صفحته "مقالات مختارة"، وتحدث الكاتب عن عدد العمال المهاجرين غير الحاصلين على تصاريح عمل في الأردن حيث بلغ عددهم 700 ألف عامل مهاجر، وقد قال الكاتب أن هؤلاء العمال سرقوا الوظائف من المواطنين الأردنيين، ذلك حسبما ورد في الفقرة ما قبل الأخيرة من المقالة كالتالي: (هي سرقاوية الإخفاء إذا سبب إخفاء 700 ألف عامل مهاجر عن أعين فرق التفتيش، ويطالب وزير العمل أن يقوم 700 ألف أردني بمهام الفرق لأن ال 700 ألف الأولين أعداء لهم سرقوا فرص العمل من تحت وساداتهم).

يعتقد الباحث أن تكرار استخدام العمال المهاجرين على أنهم حلوا محل العمال من المواطنين المحليين في ظل ارتفاع البطالة وسوء الوضع الاقتصادي يؤدي إلى التحريض ضد العمال الوافدين خاصة وأن بعض المقالات تلقي اللوم على وجودهم على أنهم سبب للبطالة، وهذا أيضاً ما جرى في مقالة "أحمد حسن الزعي" المنشورة في صحيفة الرأي تحت عنوان "مخبز العروبة!"، حيث وصف الكاتب أن جميع العاملين في مخبز من المهاجرين بينما هناك مواطن أردني وصفه بـ"الشحاد" يقف خارج المخبز.

أدناه نماذج توضح بعضاً من المواد الإعلامية التي احتوت على مؤشرات لوجود خطاب كراهية ضد فئة العمال المهاجرين



نشر موقع سرايا على صفحته "كتاب سرايا" بتاريخ 3 أيلول سبتمبر 2018 مقالاً لكاتبه "الدكتور فارس محمد العمارات" تحت عنوان "أردنة الوظائف وجدلية البطالة والتعطّل" ورد فيه النص التالي:

تخرج علينا كل يوم احصائيات من وزارة العمل الراعي الرسمي للعمل والسعي لتوفير الوظائف للباحثين عنها اينما وجدتها، والتي تعتبر المظلة التي يتفيع ظلها عمال الوطن كافة بدون استثناء وانا كانت مراتبهم ومناصبهم وذلك بحكم ان العامل استناداً لقانون العمل هو كل فرد يؤدي عملاً مهما كان نوعه وصفته، وهذه الاحصائيات التي تحتوي ارقامها على اعداد مهولة من الوافدين الذين يعملون بشكل قانوني من خلال تصاريح عمل موثقة ومنظمة حسب تعليمات الوزارة الام، وبشكل غير قانوني يسرحون ويمرحون حيثما ارادوا واستحلوا العمل وذلك ممن خلال مُنفذين لهم باع وذراع في ادارة عمالة السوق السوداء، فالرقم على عهدة الوزارة قد قارب على المليون وافد، وهذا الرقم ان صح فانه في علم الاقتصاد يُؤشر على ان لدينا تنمية زاهرة وربما يصل بنا الامر الى ان نكون في مصاف الدول النفطية، والدول الاكثر جذبا للعمالة الوافدة جراء الاستثمار وتوافر عناصره، وفي علم الامن الاجتماعي فانه رقم يدعو على الخوف والترقب من زيادة حجم ورقم الجريمة بكافة اشكالها، وذلك جراء التسيب الرقابي لهذه العمالة من قبل وزارة العمل وما يخرج علينا من جرائم كل يوم تختلف اشكالها يدعو على الوقوف بعض الوقت والتسائل حول هذه الجرائم، من حيث لماذا وكيف، وما الحل والعلاج خاصة ان كانت هذه العمالة من العمالة السائبة التي لا توثيق ولا تصريح لها.



نشرت صحيفة الراي بتاريخ 24 أيار 2018 مقالا للكاتب أحمد حسن الزعبي يصف فيه مقابلة تلفزيونية داخل مخبز صاحبة عراقي ويعمل فيه مصريين وسوريين، والزبون يمني، ويصف فيه الأردني أنه يشهد خارج المخبر.

مخبز العروبة!

في هذا المقال خطاب تحريضي ضد العمال المهاجرين من جنسيات مختلفة، قد يولد هذا الخبر كرها داخل الاردنيين أن هؤلاء وجدوا لأخذ فرص عملهم.



نشرت موقع سرايا 3 أيلول 2018 مقالا يحمل عنوان:

أردنة الوظائف وجدلية البطالة والتعطّل

يتحدث المقال عن أرقام العمال المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة وورد فيه أن هذه الأرقام أصبحت محل خوف من قبل كل أردني سواء باحث عن العمل أو غيره خاصة ان كل وافد له عادات وتقاليد تختلف تماما عن المواطن الاردني وعادته وتقاليدته الامر الذي ربما يسبب اشكالا في التعامل او اثناء العمل.



نشرت صحيفة الرأي بتاريخ 18 أيلول مقالا للكاتب زياد الرباعي يحمل عنوان:

العمالة الوافدة/، ملف ساخن

يحمل فيه وجود عمال مهاجرين مسؤولة ارتفاع معدلات البطالة والفقر والفساد، وأن على الدولة حل مشكلة العمال الوافدين للانتهاء من هذه المشاكل.



نشر موقع سرايا بتاريخ 14 تشرين الأّل خبرا مفاده "تجاوزات في العمالة الوافدة تخطف الفرص من الأردنيين .. والوزارة لسرايا:سيتم اتخاذ اشد الاجراءات بحق المخالفين"، وجاء فيه :

أن عدد من المواطنين اشتكوا من سيطرة وتجاوزات في العمالة الوافدة التي تخطف الفرص من الأردنيين والتي على ما يبدو ان حجم الملف بات يتجاوز الكثير من امكانيات الجهات الرسمية ذات العلاقة لانتشار العمالة الوافدة والخطر من ذلك ان الغالبية العظمى من هذه العمالة مخالفة.





دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية

كما أشرنا سابقاً تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي أحد أهم أدوات التغيير الاجتماعي وتبادل الأفكار بشكل سريع و التأثير على الرأي العام في المجتمعات المتعددة في العصر الحديث، ويمكن القول بأن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي - ومن أهمها فيس بوك، وتويتر - ليس محصوراً على الجانب الاجتماعي والاقتصادي فقط، غير أن تلك المواقع في بعض الأحيان تلعب دوراً أساسياً في التأثير السياسي والتعبئة الجماهيرية، وتخلق مناخاً سياسياً ضاعواً، وفي التفاعل مع الآخرين والتغيير الإيجابي والاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين فإن التأثير السلبي بدأ يظهر دوره في مواقع التواصل الاجتماعي شيئاً فشيئاً لاسيما في نشر بث ونشر خطاب الكراهية والتحريض على الآخرين، من خلال نقل مواد صحفية عن الصحف والمواقع الإلكترونية التي تحتوي على خطاب للكراهية وجرى توثيقها لغايات التقرير، استخدم الكثير من المواطنين هذه المواد لغايات بث الكراهية ضد اللاجئين من خلال تحميلهم مسؤولية تراجع فرص العمل والخدمات المقدمة للمواطنين الأردنيين، أو نشر تلك المواد وتحميل العمال المهاجرين مسؤولية زيادة الجرائم والحكم على بعض الجنسيات بأنها مجرمة وخلق رأي عام يطالب بمنع العمال المهاجرين من جنسيات معينة من دخول الأردن.

التوصيات

إن تصاعد خطابات الكراهية والتحرّض يهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع ، الى جانب ان هذه الظاهرة تهدد حرية التعبير في الأردن وقد تدفع الى اجراءات وتشريعات تحد من حرية الإعلام؛ وعليه يوصي مركز تمكين للدعم والمساندة بما يلي:

1. يجب ايجاد تدابير فعالة لمواجهة خطاب الكراهية من خلال برامج التوعية التي تأخذ أشكال عدة منها نشر ثقافة التسامح والمحبة ضد خطاب الكراهية.

2. ينبغي على المؤسسات الإعلامية عمل سياسات تحريرية جديدة تهتم بغئة المهاجرين واللاجئين بشكل أشمل في ما يتعلق بالتغطيات الصحفية على اختلافها، والعمل على تدريب الصحفيين في كافة الوسائل الإعلامية للتمييز بين خطاب الكراهية والرأي، وتعزيز حقوق الإنسان.

3. ضرورة إيجاد خطاب فكري إعلامي لتصحيح المفاهيم المغلوطة لمجابهة خطاب الكراهية في وسائل الإعلام.

4. يجب إدخال محو الأمية الإعلامية في الأنظمة التعليمية من خلال المناهج التدريسية، من الصفوف الابتدائية، ولعمل ذلك يقترح إقامة دورات تدريبية مكثفة عبر الانترنت تساعد المعلمين والمعلمات على تعلّم تقنيات محو الأمية الإعلامية، إضافة إلى عمل برامج توعوية مكثفة لنشر ثقافة التسامح والمحبة ضد خطاب الكراهية.

5. إعطاء مجال للمهاجرين واللاجئين كي تسمع أصواتهم بشكل مختلف عما يجري تناوله، حيث أن التغطية الإعلامية لهذه الفئة تظهرهم إما ضحايا أو مجرمين، لذلك على الإعلاميين عدم التركيز على هذه الجوانب، وعليهم أن يتوسعوا وبعّدوا تقارير عن حياتهم، مثل تقارير عن أهلهم وعن حياتهم العملية واهتماماتهم الشخصية.

6. التواصل مع مؤسسات وأصحاب مواقع التواصل الاجتماعي لإيجاد آلية للحد من انتشار خطاب الكراهية حيث يمكن تدريب أشخاص لمراجعة المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تحديد من يكتب هذا النوع من الخطابات وتوقيف حساباتهم.

7. وضع معايير وأدوات لرصد وسائل الإعلام والردّ على الأخبار الخاطئة والمضلّلة من خلال أن يكون لدى الصحفيين إمكانية للوصول إلى المعلومة ولخبراء موثوقين يمكن إجراء مقابلات معهم خلال حالات طارئة، ذلك من خلال عمل استراتيجية محددة وواضحة وقابلة للتطبيق.

8. تعزيز قنوات الاتصال والشراكة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني وتشجيع الحوارات بين الصحفيين والمجتمع المدني من خلال عقد لقاءات دورية وورشات عمل تشاركية.

للاطلاع على الجداول الخاصة بتحليل وجمع البيانات الرجاء مسح الكود



i.lead.me/bb7RhE

الأخر

هل الإعلام أداة لخطاب الكراهية؟

يمكن القول أن وسائل الإعلام المحلية على اختلاف أنواعها تقوم بنشر و بث ما يردها من بيانات أو دراسات أو مؤتمرات وندوات حول اللاجئين أو العمال المهاجرين أو السياح وغيرهم من الفئات المستهدفة، وبالرغم من وجود 460 مادة مرصودة تضمنت محتوى عن تلك الفئات إلا أن 63 مادة منها تضمنت تحريضا وتمييزا وجرى توثيقها وغالبيتها نشر على المواقع الإلكترونية.

الواقع الأخر الذي لمسها الراصدون من خلال عمليات الرصد التي قاموا بها أن خطاب الكراهية قد يجري إطلاقه دون تحديد فئة ما بعينها، حيث تُفسر بعض الأخبار أو المقالات المنشورة أنها خطاب كراهية، بينما هي في الحقيقة مجرد تعبير عن الرأي تجاه قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومن هذا المنطلق جرى وضع وتحديد المواد التي وجد الراصدون أنها من الممكن استخدامها للتحريض وخطابات الكراهية بشكل عام، سواء وقعت ضمن اختصاص هذا التقرير أو لم تقع، ووضعت تحت بند المواد المرصودة، وهي المواد التي لا شرط أنها تتضمن على تحريض أو تمييز فقط وإنما يمكن استخدامها أو استخدمت للتحريض في وسائل التواصل الاجتماعي، ووصل عددها إلى 38 مادة إعلامية، وجميعها وقعت في وسائل الإعلام الإلكترونية المرصودة.